جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

بيئة السجين في ماضيه وحاضره وتأثير على سلوكه

الدكتور: حسن عيسى

الرياض

1404 هـ - 1984 م

مقدمـــة

أهمية البيئة في العلوم الإنسانية :

لعبت مقولة البيئة دوراً هاماً في قضايا علم النفس والعلوم الإنسانية بوجه عام. والاهتمام بالبيئة الطبيعية بدأ يتزايد لدى المشتغلين بالعلوم الجغرافية وإدارة المصادر الطبيعية، والتخطيط الحضري والاقليمي، وفن العمارة. فالتغيرات التكنولوجية والسكانية والاقتصادية جعلت ما يجري من تغيرات في شكل وتوزيع عناصر سطح الأرض يفرض على الجغرافيين أن يضعوا العامل الإنساني في الدرجة الأولى من الأهمية قبل المحددات الفيزيقية كالمناخ والثروات الطبيعية والسطح وما يعتريه من تغيرات بعوامل التعرية وما إلى ذلك، كما أن الانفجار السكاني أو التزايد الهائل المطرد في السكان وما يتعلق به من مشكلات الهجرة، وضيق الحيز المكاني للجماعات وما تمارسه من أنشطة إنسانية، بالإضافة إلى أن القلق من نضوب بعض مصادر الطاقة الطبيعية اللازمة لهذه الأنشطة واستمرارها بدأ يخلق مشكلات كثيرة ناتجة عنه كظاهرة التحضر Urbanization ، أي تحول كثير من المناطق الريفية أو الصحراوية إلى مناطق حضرية. وما يترتب على ذلك من اتساع سكاني هائل في هذه التجمعات الحضرية أدى إلى زيادة دور الإنسان في تغيير البيئة بشكل لم يحدث له مثيل من قبل، وأصبح من المطلوب الآن أن يقاوم الإنسان الأضرار الكبيرة المرتبطة بهذا التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تغيير البيئة، بل وتلويثها، وتهديد المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان نفسه. وبدأ الاهتمام يتجه إلى محاولة تعديل سلوك الإنسان نحو بيئته الطبيعية، وتحويل طاقاته إلى فهم هذه البيئة وإعادة تصميمها والتخطيط لها ليتيسر له الاستخدام السليم

لبيئته عن وعي وفهم أعمق وأشمل للعمليات والنواتج المعقدة المتعلقة بجوانب التحول في البيئة الطبيعية.

أما فيما يتعلق بعلم النفس فقد أثيرت مقولة البيئة بالنسبة إلى دورها في تحديد السلوك، وفي إحداث الفروق الفردية بين البشر سواء أكانت فروقاً بين الجنسين أم بين الجنسيات والشعوب المختلفة، أم فروقاً بين الأفراد في الثقافة الواحدة، وسواء كانت بين الأسوياء من الناس، أو بينهم وبين المضطربين نفسياً وعقلياً أو المنحرفين سلوكياً كالأحداث الجانحين أو المجرمين.

معركة الوراثــة والبيئــة:

وفي كل هذه القضايا احتدم الجدل العلمي بين أنصار البيئة من ناحية، وأنصار المقولة السابقة عليها ـ أي الوراثة ـ من ناحية أخرى، أو القول بتأثير الطبع أو التطبع Nature - Nurture ، أو التربة والتربية أي الطبيعة، أو الرعاية البيئية. فأنصار الفكر المحافظ كانوا يتبنون القول بأن الوراثة هي المسئولة عن الفروق بين البشر من تشابه واختلاف. وأعلى درجات التشابه نجدها بين التوائم المتماثلة Identical Twins التي تتطابق جينات الوراثة بينها تطابقاً تاماً. بينما نجد أقل درجة من التشابه بين الغرباء من الناس الذين لا تربطهم أي صلة قرابة، أو صلات عرقية.

لكن الدراسات التي أجريت على التوائم المتماثلة من أنصار البيئة أثبتت أن التماثل الوراثي لا يظل قائماً بينها حين يتعرضون للحياة في بيئات مختلفة أو متباينة، بل تظهر بينها فروق كبيرة في بعض القدرات الفطرية أو الموروثة مثل الذكاء. وكان أنصار البيئة المتطرفون يعتقدون أن البيئة هي المسئول الوحيد عن تحديد سلوك الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك ما كان يقوله جون واطسون زعيم المدرسة السلوكية في علم النفس في مطالع هذا القرن من أنه يستطيع أن يصنع من مجموعة من الأطفال حديثي الميلاد ما يشاء فيخرج منهم المهندس والطبيب والمعلم لو

توفرت له الإمكانات البيئية اللازمة لذلك. وظهر ذلك الاتجاه المتحمس للبيئة في الأدب كذلك كما نجد عند برنارد شو في «بيجماليون» التي تحولت في السينما إلى «سيدتي الجميلة». My Fair Laidy وتعد الداروينية صاحبة التأثير الأكبر على هذا الاتجاه المتحمس للبيئة والذي كان يوحي للإنسان بآمال كبار في إمكانية تغيير الإنسان وتعديل سلوكه، على العكس من الاتجاه المحافظ القائل بغلبة التأثير الوراثي على مصائر الناس وأحوالهم التي لا يمكن أن تتغير مهما تغيرت الظروف البيئية.

وعلى أي الأحوال فإن كلا من الاتجاهين كان مبالغاً في الشطط والتطرف، فقد تمخض الجدل العلمي الرصين عن اتجاه ثالث يجمع أصحابه ما بين تأثير الوراثة والبيئة على السلوك وعلى الشخصية الإنسانية. فالوراثة أو النمط الداخلي Genotype تقدم لنا حدود النمو الممكن، أما البيئة فتحدد مدى النمو الحقيقي (النمط الخارجي أو الظاهري Phenotype) داخل تلك الحدود التي رسمتها الوراثة. فليس لأيّ من الوراثة أو البيئة وجود مستقل عن الآخر، والعلاقة بين المحددات الوراثية والمحددات البيئية للسلوك علاقة تفاعل: علاقة وظيفية متبادلة بين الاستعدادات الطبيعية Pre-dispositions أي الامكانات الكامنة في الفرد من ناحية وما يباشره الوسط البيئي المحيط به من تأثيرات متعددة على هذه الاستعدادات الكامنة Potentialities حتى يستثيرها ويبلورها ويوظفها في واقع حياة الفرد والجماعة من ناحية أخرى، فإذا كانت الظروف البيئية ملائمة وغنية بالمثيرات ساعدت على اظهار الامكانات الوراثية إلى أقصى حد. أما إذا كانت غير ملائمة وفقيرة في مثيراتها فانها لا تظهر كل ما هو موجود بالقوة من الامكانات الوراثية التي يبقى البعض منها كامناً في نفس صاحبه، وعلى هذا الأساس فسرت الفروق بين ذكاء التوائم المتماثلة التي عاشت في ظروف بيئية متباينة.

وانتهى علماء السلوك إلى أن قدرات الإنسان وسمات شخصيته، وصفاته الأخلاقية، وخصائصه الجسمية تتفاوت نسبة تأثرها بكل من عاملي الوراثة

والبيئة. فالذكاء مثلاً يتأثر بالوراثة أكثر من تأثره بالبيئة بوجه عام. كما أن الصفات الأخلاقية تتأثر بالبيئة أكثر من تأثرها بالوراثة على وجه العموم أيضاً، ومع التسليم بوجود التفاعل الوظيفي المستمر بين هذين العاملين.

ومن أهم علماء النفس الذين أثرت نظرياتهم في هذا الصراع بين الوراثة والبيئة العالم الألماني كورت ليفين صاحب نظرية المجال فهو يرى أن السلوك يعنى خصائص الشخص بتفاعله مع خصائص البيئة ؛ أى أن :

السلوك = الشخص × البيئة.

ومن الذين تأثروا بنظرة ليفين المجالية بالنسبة إلى الشخصية هنري موراي الذي نادى في كتابه العتيد الذي ظهر في سنة ١٩٣٨م «استكشافات في الشخصية» بأن: «الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه ينبغي أن يوضعا معاً في الاعتبار»، وأن «التفاعل بين هذا الفرد وبيئته هو وحدة قصيرة مقنعة للبحث في علم النفس والبيئة وفقاً له تستطيع أن توفر الدعم اللازم للتعبير عن الحاجة، أو أن تكون مليئة بالحواجز التي تعوق السلوك الموجة نحو الهدف».

ظهور علم النفس البيئي

نتيجة لزيادة الاهتمام بالبيئة ـ على النحو الذي بيناه في المقدمة ـ برز في العقدين الأخيرين فرع جديد من فروع علم النفس ليعبر عما ينطوي عليه مصطلح «بيئة» من معانٍ ودلالات غنية اكتسبها من خلال جهود فروع علمية عديدة هدفت إلى تحليل خصائص البيئة بما تتضمنه من مظاهر طبيعية، وأخرى متأثرة بالإنسان مما يدخلها جميعاً تحت مصطلح عام يطلق عليه أنستازي «التصميم البيئي Environmental desing [1]» ويستند علم النفس البيئي Environmental Psychology إلى هذا المفهوم العريض الذي يشير إلى الاعتماد المتبادل بين فروع أو أنظمة علمية مختلفة Interdeciplines

مكونات البيئـة :

ينطوي مفهوم البيئة على جوانب عديدة وعلى التفاعل الدينامي لهذه الجوانب مع بعضها الآخر فهو يعني أن البيئة الطبيعية بما تتضمنه من مناخ وتضاريس ومصادر للثروة والغذاء وما إلى ذلك من جوانب العالم الطبيعي المحيط بالإنسان. كما يعني هذا المفهوم أيضاً البيئة الاجتماعية والثقافية Socio - Cultural والتي تتضمن الأفراد الآخرين والجماعات والعادات والقيم والاتجاهات والفن واللغة والدين، وسائر الموضوعات التي ابتدعها الإنسان في مسيرته الحضارية الطويلة.

على أن إدراك الفرد الذي ندرس سلوكه للبيئة الطبيعية هو الذي يهم وليست البيئة الطبيعية في حد ذاتها كمثيرات موضوعية. وهذا التصور الظاهريّ أو الفينومينولوجي للبيئة المدركة باعتبارها محددة للسلوك ينطلق في تفسيره للسلوك من الخبرة المباشرة للكائن الحي المدرك، فنحن نفهم السلوك في ارتباطه بتلك الخبرة

---

1. Anastasi, Anne, Applied Psychology, M.c Graw-Hill, 1979, PP. 219 - 248.

التي تنطوي على بنية ذات قطبين: فهي تتألف من «الذات» و«البيئة» ويخضع السلوك مباشرة للتنظيم بواسطة هذين المكونين.

إلا أن هذا المنحى الظاهري في النظر إلى البيئة يلقي معارضة من بعض علماء النفس الأمريكيين خاصة، على أساس أن الاهتمام بالخبرة المباشرة يبعدنا عن الأخذ بالنظرة العلمية الموضوعية للظواهر موضع البحث.

المجرم بين الوراثة والبيئة :

مر تفسير الجريمة والسلوك الإجرامي بنفس المراحل التي مر بها تفسير السلوك في مجال علم النفس.

فقد ثارت المناقشات في بداية هذا القرن حول أثر الوراثة والبيئة على الجريمة. فنجد من العلماء من تطرف في موقفه ونسب إلى الوراثة كل الأثر أو أعظمه في حدوث الجريمة، ونجد من هؤلاء أصحاب النظرية الوراثية، والمورفولوجية، وأصحاب نظرية التكوين الجبلي أو الأنماط وكذلك أصحاب النظرية الفزيولوجية.

وقد عنى أصحاب النظرية الوراثية بمحاولة الكشف عن أثر الوراثة على الجريمة عن طريق المقارنة بين المجرمين والبدائيين لإثبات أن الإجرام يرجع إلى وراثة متدنية.

كما عنوا بدراسة التسلسل العائلي للإجرام بتتبع شجرة الوراثة لأسر معينة اشتهرت بالإجرام مستخدمين في ذلك قوانين مندل للوراثة. ودرسوا أيضاً الارتباط الاحصائي بين جرائم الآباء وجناح الأبناء، وبين التوائم المتماثلة والتوائم الأخوية.

أما أنصار النظرية المورفولوجية ـ ومنهم سيزاري لومبروزو الإيطالي وزازنست هوتن الأمريكي ـ فيستخدمون الأقيسة الانثروبولوجية ليثبتوا وجود نمط جسمي

موروث للإنسان المجرم يتسم بوجود وصمات انحطاط تشير إلى ردة وراثية Stegma of degeneration Atavism ، ويرجع السلوك الاجرامي عندهم إلى هذه الردة وليس إلى الوصمات في حد ذاتها، سواء كانت فيزيقية أو نفسية.

وينتج عن ذلك السلوك المجرمُ المطبوع الذي ولد مجرماً Le criminel ne ، والفرض الأساسي الذي تستند إليه هذه النظرية هو أن البناء أو التكوين الجسمي يحدد الوظيفة أو السلوك، وبالتالي فإن تفاوت الأفراد في البناء البيولوجي هو الذي يفسر تفاوت سلوكهم. وهو فرض انتهى علم النفس من إثبات بطلانه.

وقد تبلور الاتجاه البيولوجي الذي يعلى من شأن العوامل الوراثية في شكل محاولات لإقامة نظرية عن الأنماط الجسمية وعلاقتها بالسلوك أو السمات النفسية للفرد Typology . وأشهر نظريات الأنماط في العصر الحديث ترجع إلى العالم الألماني كرتشمر، ثم نسج على نسجه وليم شلدون. وجوهر هذه النظريات هو محاولة الربط بين الخصائص الجسمية الموروثة التي تمثل النمط وبين صفات نفسية أو سلوك معين يرتبط بهذا النمط الجسمي. أي ان ما هو نفسي يرجع أساساً إلى ما هو جسمي موروث. وعلى الرغم من فشل أصحاب هذه النظريات المبكرة في الأنماط في إثبات دعاواهم بالبحوث العلمية، إلا أننا ما زلنا نجد أثرهم واضحاً عند بعض المعاصرين من علماء النفس والجريمة. ففي انجلترا نجد أيزنك (وهو ألماني الأصل) يحاول إعادة الاعتبار إلى نظرية كرتشمر بتفسير جديد لنظريته وكتاباته. ويصل من ذلك إلى صياغة نظريته في أبعاد الشخصية Dimensions of Personality (*) التي حلت عنده محل الأنماط Types . والأبعاد الثلاثة التي ينظر أيزنك H. Eysenck للشخصية الإنسانية من خلالها هي أبعاد ثنائية القطب، وتتمثل سمات موروثة في رأيه، وهي:

(★) لايزنك كتاب بهذا العنوان يعتبر من اوائل كتاباته وقد ظهر في سنة ١٩٤٧ م .

١ ـ الانطواء ـ الانبساط.

٢ ـ العصابية ـ قوة الأنا (الاتزان الانفعالي). Normality

٣ ـ الذهانية ـ السواء

وهو يضع شخصية المجرم في موضع يقع بين قطبي الانبساط والعصابية الخاصين بالبعدين أو العاملين الأولين الذين يعدهما الأساس في تصنيف الشخصية الإنسانية العادية (غير الذهانية). ويضع في مقابلها مرضى القلق والوساوس الذين يحتلون موضعاً أقرب إلى قطب الانطواء، بينما يقع الهستيريون في موضع يتوسط بين هؤلاء وأولئك (انظر النموذج).

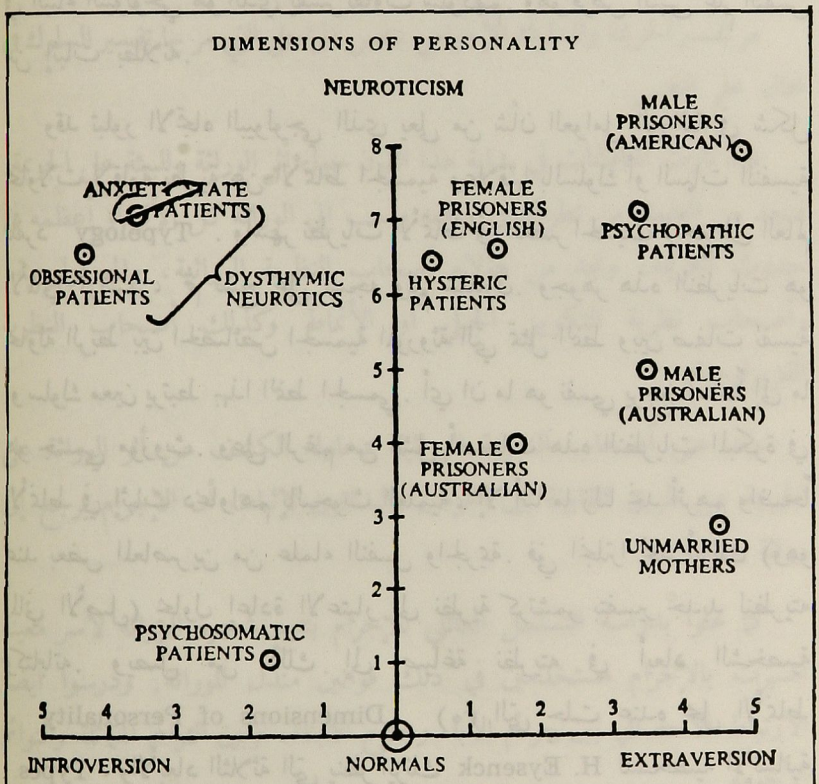

Fig. 3. Position of various neurotic and criminal groups on the two factors of neuroticism and introversion-extraversion (Eysenck, 1964*b*).

النموذج من كتاب أيزنك

وهو يربط بين توفر هذه الأبعاد في شخصية المجرم وبين قابليته للتعلم عن طريق الاشراط Conditioning أو التعليم الشرطي. فأولئك الذين يكون لديهم استعداد بيولوجي سابق لتكوين استجابات شرطية سريعة وقوية ودائمة ستنمو لديهم بسهولة الاضطرابات الديثيمية (القلق والوساوس) لأنه من المفترض أن مثل هذه الاضطرابات يتم فيها ـ ببساطة ـ تكوين ارجاع شرطية. أما أولئك الذين لا يكون لديهم الاستعداد البيولوجي السابق لتكوين الاستجابات الشرطية إلا بشكل ضعيف وضئيل وبصعوبة بالغة، فسيفشلون طبعاً في تكوين مثل هذه الاستجابات الشرطية، التي تختفي وراء عملية التطبيع الاجتماعي. وعلى هذا فسيظهر لديهم السلوك الذي يميز السيلكوتيين والمجرمين[1].

أما في أمريكا فنجد أن الزوجين شلدون والينورجلوك يحاولان في بحوثهما عن الجناح Delinquency إحياء نظرية شلدون في الأنماط. فقد ظهر لهما في عام ١٩٥٦ بحث بعنوان «البنية والجناح» قاما فيه بتحليل دقيق للعلاقات بين أنماط الجسم وبين بعض السمات الشخصية والعوامل الاجتماعية الثقافية[2].

وقد سبق لهما في الدراسة الأصلية الهامة التي نشرت عام ١٩٥٠م بعنوان «الكشف عن جناح الأحداث» تحديد الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين عينة من الجانحين وعينة أخرى من غير الجانحين، وأوضحت هذه النتائج أن الجانحين يتسمون من الناحية الجسمية بطابع جبلي هو الطابع المتوسط التركيب (الميزومورفيك) عند شلدون الذي يشير إلى الذكورة والصلابة في التكوين الجسمي، وكان عليهما في الجزء الثاني من الدراسة المخصص لدراسة «البنية والجناح» تحديد أية سمات للشخصية والعوامل الاجتماعية الثقافية التي تؤثر تأثيراً فارقاً له دلالته الاحصائية على الجناح لدى مختلف الأنماط الجسمية، وانتهيا إلى

---

1. Eyseck, H. J. and S-Rachman, The causes cures of Neurosis, Rontledge, London, 1967, P. 40.

2. Glueck, Sheldon and Eleanor : Physique and Delinquency. Ney york : Harper and Brothers, 1956.

النتائج التالية: [1].

١ ـ تصاحب التفاوت المورفولوجي لأنماط البنية فروق في مدى وجود سمات خاصة يرتبط بعضها ارتباطاً فعلياً بالجناح، وبعضها يرتبط به إمكاناً.

٢ ـ تؤدي الفروق في البناء الجسمي والمزاجي لأنماط الجسم إلى بعض التفاوت في الاستجابة لضغوط البيئة.

٣ ـ تنعكس الفروق في مدى وجود سمات خاصة بين أنماط البنية والتفاوت في الاستجابة للبيئة، في فروق معينة لعينة الجناح بين مختلف أنماط الجسم.

وقد اتضح من دراستهما أن الميول الهدمية السادية، وانعدام الاتزان الانفعالي يرتبطان بجناح أصحاب النمط المتوسط التركيب أكثر من ارتباطهما بجناح أصحاب النمط الخارجي التركيب (الاكتومورفيك)، كما وجدا كذلك أن هناك ظروفاً اجتماعية ترتبط ارتباطاً ملحوظاً بجناح أصحاب النمط المتوسط التركيب، كانتسام النظام الأسري بالإهمال، والافتقار إلى وسائل الترويح الجماعية في الأسرة.

ويقرر الباحثان في كتابهما أن النمط المتوسط التركيب لديه قابلية عالية للجناح تفوق أي نمط جسمي آخر.

لذا فإن نسبة الجانحين من أصحاب هذا النمط قد بلغت ٦٠,١٪ من مجموع العينة الجانحة بينما كانت نسبة أصحابه بين غير الجانحين ٣٠,٧٪. وربما أمكن رد ذلك إلى اقتران النمط المتوسط التركيب بسمات شخصية تتلاءم مع الاتيان بالسلوك الجانح ومن أمثلة هذه السمات قوة البناء الجسمي وزيادة الطاقة، والميل إلى التصرف العملي إزاء المواقف المحيطة. ووجدا أن مما يعزز من هذه السمات ضعف خصائص الكف inhibition كما يتمثل ذلك في التمرد على السلطة وانعدام الاتزان الانفعالي. كما يصاحب هذه السمات الشخصية لدى أصحاب هذا النمط

---

(١) جلوك: البنية والجناح ص ٢٤٩ ـ انظر: الجريمة في المجتمع. محمد عارف ـ الانجلو ١٩٧٥ ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

عوامل اجتماعية بيئية غير مواتية، خصص لهاالباحثان الجزء الثالث من دراستهما والمسمى: «البيئة الأسرية والجناح»[1]. وعلى هذا الأساس لا يعتبر جلوك من المتحيزين للتفسير البيولوجي الوراثي على أساس التكوين الجبلي بقدر ما يعتبر من أنصار الاتجاه المنادى بتعدد العوامل المسببة للجناح أو للاجرام عموماً. أو ما يسمى بالاتجاه التكاملي في دراسة السلوك الاجرامي.

ويذكر المؤلفان في هذا الجزء الثالث من الدراسة أن ما بذلاه من محاولة في كتاب «البينة والجناح» لتركيز الاهتمام على جانب واحد هام من جوانب المركب السببي في السلوك الجانح، وهو مورفولوجية الجسم الانساني وبعض السمات المصاحبة لها، إلا أنهما أشارا في ذلك الكتاب أيضاً إلى أن الاهتمام بهذا الجانب لا يتضمن بالضرورة إيمانهما بأن التأثير التكويني يلعب الدور الأساسي بين القوى المولدة للجناح. فقد كان البحث عن العلاقة بين بناء الجسم والجناح مجرد طريق واحد من بين طرق البحث المتعددة.

وتركز هذه الدراسة الأخيرة على الجانب المضاد لما عرضا له في «البنية والجناح»؛ أي على بعض المؤثرات الاجتماعية الثقافية المحددة التي تتضمنها عملية نمو السمات بصفة عامة في الأنماط الفيزيقية المختلفة، ودورها في دينامية السلوك الاجرامي.

وكان المؤلفان في البحث السابق (البنية والجناح) قد حددا ٦٧ سمة واتضح لهما فيه أن ٢٣ سمة فقط من بينها أمكن عزلها باعتبارها جبلية (تكوينية) أساساً. أما السمات الباقية وعددها ٤٤ سمة فقد وجدا أنها لا تختلف في الأنماط الجسمية الأربعة، وهي بالتالي لا يمكن أن تعد سمات جبلية بصفة أساسية. وكان هدف الدراسة الأخيرة هو التأكد مما إذا كانت هذه السمات مرتبطة بعوامل اجتماعية في البيئة الأسرية، ثم معرفة كيفية إسهام السمات والعوامل البيئية المرتبطة بها في توليد الجناح «وقد حددا هذه العوامل الاجتماعية بـ٦٦ عاملاً، وأوجدا الارتباط بينها

---

1. Sheldon and Eleanor Glueck, Family Environment and Delinquency : Routledge and Regan Paul, 1962

وبين السمات الـ ٤٤ فنتج عن ذلك مصفوفة ارتباطية تحتوي على ٢٩٠٤ عامل ارتباط بين العوامل والسمات. وهما يؤكدان أن الارتباط لا يعني السببية بأي حال فهناك طرق كثيرة يمكن أن تؤدي إلى هذا الارتباط، كما أن أيا من العوامل أو السمات بمفرده قد لا يكون كافياً لإحداث الجناح، ولكنهما معاً قد ينتجان الجناح. اما لأن موقع الاثنين معاً كاف لاحداث أثر واضح في إثارة السلوك المضاد للمجتمع، أو لأن تأثير الواحد منهما، وليكن السمة مثلاً لا يصبح إجرامياً إلا في حضور الآخر، وهو العامل.

ويمكن القول بأن جلوك قد استفاد بحق من الاتجاه التكاملي في النظر إلى السلوك الاجرامي في دراسته. فقد نظر إلى الكائن الانساني باعتباره وحدة بيولوجية نفسية اجتماعية وأفلت من اسار النظرة الواحدية البعد monist التي تتبناها بعض العلوم التي تنتزع جانباً واحداً من جوانب السلوك الاجرامي وتزعم اختصاصها بدراسته مثل علم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي وعلم البيولوجيا الجنائي. ولم تنجح مثل هذه العلوم في فهم هذا السلوك الاجرامي لأنه سلوك مركب لا يمكن أن يخضع للتجزئة بهذا الشكل المعيب. إذ ان العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية تمتزج امتزاجا لا انفصام له، حتى ليصبح من أصعب الأمور القول بأن ثمة عوامل بيولوجية خالصة أو عوامل اجتماعية أو نفسية خالصة. وانتهى جلوك وزوجته في كتابهما الأخير إلى النظر إلى السلوك الاجرامي باعتباره متصلاً Continum ، في أحد قطبيه العوامل والسمات البيولوجية وفي القطب الآخر العوامل والسمات الاجتماعية، ولا يملك أي باحث إلا أن يقرر أن عاملاً ما أو سمة معينة يغلب عليه أن ينتمي إلى الطرف البيولوجي أو إلى الطرف الاجتماعي وذلك على سبيل الترجيح وليس على سبيل الجزم أو اليقين.

ومن الميزات الرئيسية في أبحاث الزوجين جلوك أنهما وصلا إلى تكوين ثلاثة جداول للتنبؤ بالجناح، وهو أمر يوليه علم الاجرام الأمريكي اهتماماً كبيرا. فالجدول الأول منها خاص بالعوامل الاجتماعية. أما الثاني فخاص بالعوامل

النفسية بينما الثالث يتعلق بالجوانب الطب عقلية (السيكاترية) ويحتوي كل من هذه الجداول على مجموعة من ٥ عوامل إذا ما وجدت مع بعض الصفات السلبية الخاصة فإنها تسهم عادة في تسبب الفعل الاجرامي.

وهذه العوامل التي توجد قبل ارتكاب الفعل الاجرامي ويمكن التنبؤ به على أساسها، هي:

أ ـ بالنسبة إلى العوامل الاجتماعية :

١ ـ معاملة خشنة للغاية من جانب الأب.
٢ ـ رقابة غير مناسبة من جانب الأم.
٣ ـ والد غير مهتم أو معاد للشخص.
٤ ـ والدة غير مهتمة أو معادية للشخص.
٥ ـ تفكك في العائلة.

ب ـ بالنسبة إلى العوامل النفسية :

١ ـ رغبة شديدة واضحة لتأكيد الذات في المجتمع.
٢ ـ موقف واضح لاحتقار الآخرين ومنازلتهم.
٣ ـ تشكك واضح.
٤ ـ ميل إلى التخريب.
٥ ـ الاضطراب الانفعالي والاندفاعية.

جـ ـ بالنسبة إلى العوامل الطب عقلية (السيكاترية) :

١ ـ المغامرة.
٢ ـ الانبساط .
٣ ـ سهولة القابلية للايحاء.
٤ ـ التعصب للرأي.
٥ ـ عدم الاتزان الانفعالي.

وعلى الرغم من النقد الذي يوجه لجداول التنبؤ على أساس أنها تعارض صلاحية أدوات الفهم الاكلينيكي، إلا أنه يمكن القول بأن استخدام أحد الطريقين لا يلغي الآخر أو يستبعده بل أن بعض الأوساط العلمية تعمل على ضم الحدس والفهم الاكلينيكي المبني على الخبرة الفردية إلى جداول التنبؤ حتى يمكن تحسين هذه الجداول التي تستخدم في نظام البارول أو الاخراج المشروط على أساس كلمة الشرف فالرأي الراجح الآن هو أن توحيد الطريقين وضمهما معاً يؤدي للحصول على نتائج أفضل.

وقد انتقد البعض الآخر من علماء الاجرام (ومنهم لوبزري) جداول التنبؤ في علاقتها بالأسباب الحقيقية للسلوك الاجرامي وقد يكون هذا النقد على صواب، إلا أنه لا ينتقص من الفائدة العملية لهذه الجداول التي تمثل الاسهام الحقيقي لعلم الاجرام الأمريكي في مجال العلوم التي تدرس الظاهرة الاجرامية. فمن الواضح أن الارتباط الاحصائي الذي يوجد بين العوامل التي تحتوي عليها جداول التنبؤ وبين السلوك الاجرامي لا يؤدي بالضرورة إلى فكرة السببية. ولكن احتمال وجود رابطة وظيفية بين العوامل ذاتها والسلوك الذي تدرسه احتمال قائم حتى ولو لم يتيسر لنا الكشف عن جميع روابط السببية، ولا شك في أن الارتباط الاحصائي الوثيق بهذا الشكل والذي يؤدي إلى قدرة على التنبؤ يوحي بوجود علاقة سببية أكبر من أن تعتمد على مجرد المصادفة الاتفاقية.

بعض النظريات النفسية الاجتماعية

وهناك مزيد من النظريات التي تدخل تحت الاتجاه التكاملي الذي يجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية لن نستطيع أن نوفيها حقها من العرض هنا، لذا فسوف نشير إليها إشارة عابرة(*) ومنها:

أولاً: نظرية الضوابط الداخلية والخارجية:

ومن أنصار هذه النظرية هو ركلس.

والذي يرى أن فهم أنواع السلوك الاجرامي يتطلب من الباحث أن يفسر العلاقة القائمة بين: الفرد، وبين الموقف، وذلك كله في إطار النظام العام للمجتمع، فالفرد يمثل العناصر الداخلية في هذه الصورة، والموقف الاجتماعي يمثل العناصر الخارجية لها.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الجريمة سلوك ناشيء عن فشل الضوابط الشخصية الداخلية، والاجتماعية الخارجية في إيجاد الاتساق بين السلوك وبين المعايير الاجتماعية، ويعني الضبط الشخصي الداخلي: قدرة الفرد على الامتناع عن أن يقابل حاجاته بطرق تخالف المعايير في جماعته، كما يعني الضبط الاجتماعي الخارجي قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية الأثر الفعال على أعضائها.

وتبعاً لهذه النظرية فان الفرد الإنساني يواجه عدة اختيارات عندما يتعرض لمثل هذه المواقف الاجتماعية التي تمثل العوامل الخارجية للفعل الإجرامي. فقد يحدث أن تعتور الفرد بعض مكونات الضعف كأنواع الحصر، وضعف بناء الأناء، وانعدام الاستقرار، وعدم وجود المثل والأهداف، ومثل هذه المكونات ـ

(★) اعتمدنا في هذه الاشارة على المرجع التالى :
محمد عارف : الجريمة في المجتمع ، الانجلو ١٩٧٥ ، ٤٠٠ : ٤٠٩ .

كلها أو بعضها ـ تضعف من قدرة الفرد على أن يتوافق مع الجماعة، وأن يسلك دوره المقرر حسب معاييرها، فإذا وجد مثل هذا الفرد الذي تعتوره هذه المكونات في موقف حسن أو بيئة مناسبة، فلن يواجه ثمة صعوبة، أما إذا وجد في موقف اجتماعي غير ملائم يضع عليه ضغوطاً أو يواجهه بإغراء شديد، أو يزيل الدعائم التي يستند إليها تماسكه الشخصي، فسوف يعاني مثل هذا الفرد المشكلات، وتنهار مقاومته ويقع فريسة للجناح أو الجريمة. وهكذا فإن هذه النظرية ترى أن الموقف الاجتماعي والنظام العام للمجتمع يمكن أن يحمل في داخله عناصر الضعف كالصراع والتوتر في الأسرة وقصورها البنائي والوظيفي، وضعف أثر الضوابط الاجتماعية، والتفكك الداخلي.

وتستجيب لهذه العناصر التي تلابس الموقف الاجتماعي مكونات الضعف الشخصية السابقة لدى الفرد فينتج عن ذلك السلوك الاجرامي. أما إذا اتسم الفرد بصلابة مكوناته الداخلية التي تستند إلى تشرّب شخصيته بالمعايير الاجتماعية والخلقية، وإلى نمو الأنا لديه نمواً سليماً، فإن هذه المكونات الداخلية الصلبة تقف عازلاً وتمثل مانعاً يدفع عن الفرد ضغوط الموقف الاجتماعي وتعمل على صد ومقاومة عوامل الشد والجذب التي تؤدي إلى السلوك الاجرامي.

ويلح ركلس على أهمية الضوابط الداخلية بالنسبة إلى الأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الدينامية الصناعية الحديثة، ونظراً إلى أن الأفراد في هذه المجتمعات يقضون وقتاً كبيراً خارج الأسرة، أو غيرها من الجماعات التي تباشر مثل الضبط الاجتماعي عليهم، ولهذا فإن المعوّل الأساسي على اتساق سلوكهم مع المعايير الاجتماعية هو قوة الضوابط الداخلية لديهم.

وهناك ممثل آخر لهذه النظرية هو بيلي A. Beeley الذي يرى أن السلوك الاجتماعي للشخص في وقت ما يمثل توازناً بين نوعين من القوى:

١ ـ القوى التعبيرية لدوافع هذا الشخص.
٢ ـ قوى الضبط الاجتماعي التي تكبت هذه القوى التعبيرية.

ويحدث التوازن الإيجابي بين هذه القوى لدى الشخص غير الجانح، بينما يحدث انعدام التوازن بينها لدى الجانح. وهناك عوامل تضعف من الضبط الذاتي، وعوامل أخرى تضعف من الضبط الاجتماعي. أما النوع الأول من العوامل فيتمثل في الاضطراب النفسي أو المرض العقلي الذي يعتور الفرد، أو اتسامه بالجهل والسذاجة، أو انغماسه في عادات سيئة كالادمان على المخدرات أو لعب القمار، أو ما إلى ذلك من العوامل النفسية الجسيمة.

أما النوع الثاني من العوامل فيتمثل في العيوب التي تصاحب النظام الاقتصادي كالفقر والبطالة، أو في تفكك الأسرة، أو قصور المجتمع المحلي عن أن يؤدي وظيفته، أو قصور النظام التربوي. الخ.

وهكذا يعبر السلوك الاجرامي لدى الفرد عن تفاعل بين شخصيته وبين البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، بحيث يعد هذا السلوك دالاً على هذا التفاعل أو وظيفة له.

ثانياً: نظرية المخالطة الفارقة ودور البيئة في السلوك الاجرامي:

يعد سذرلاند صاحب هذه النظرية من أنصار البيئة المتحمسين للقول باكتساب السلوك الاجرامي.

وهو يقدم في نظريته هذه تفسيراً تتبعياً للسلوك الاجرامي يحتوي على نسق من الفروض أو القضايا النظرية التي يترتب بعضها على بعض على النحو التالي:

١ ـ السلوك الاجرامي سلوك مكتسب :

ويعني ذلك أن هذا السلوك ليس موروثاً، وأن الحدث الذي لم يسبق له التدرب على الجريمة لا يستطيع ابتداع السلوك الاجرامي، مثله في ذلك مثل الشخص الذي يعجز عن أن يقوم باختراع آلة إلا إذا كانت لديه خبرة ودراية بالهندسة والميكانيكا.

٢ ـ يكتسب السلوك الاجرامي عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين خلال عملية اتصال ، ويتم هذا الاتصال شفهيًا في ظروف عديدة ، ولكنه يتضمن أيضًا الاتصال عن طريق الرموز والاشارات .

٣ ـ يحدث الجزء الأساسي في السلوك الاجرامي خلال مخالطة جماعات تقوم بين أفرادها علاقات وثيقة.

٤ ـ تتضمن عملية اكتساب السلوك الاجرامي :

أ ـ وسائل ارتكاب الجريمة.

ب ـ التبريرات التي تعطى للسلوك الاجرامي ، وللاتجاهات الجانحة ، ولاتجاهات الدوافع.

٥ ـ يكتسب اتجاه الدوافع بواسطة تحديد القواعد القانونية اما باعتبارها نافعة مجدية ، أو غير نافعة وعقيمة.

إذ يحاط الفرد بمجموعة من الأشخاص يحددون له نظرته إلى القواعد القانونية ، إما على أنها قواعد من اللازم مراعاتها ، وإما على أنه ليس من الضروري مراعاتها ، ومن ثم يشجع هذا على مخالفتها ، وقد يختلط هذان النوعان من التحديدات في الجماعة الواحدة فينتج عن ذلك عدم اتساق يؤدي إلى صراع ثقافي.

٦ ـ يصبح الفرد جانحاً عندما تتغلب التحديدات التي تشجع مخالفة القانون على تلك التحديدات التي تحض على مراعاة قواعده ، وهذا مبدأ المخالطة الفارقة الذي يشير إلى المخالطة differential association على حد سواء. ذلك أنه عندما ينحرف الحدث فان ذلك يرجع إلى علاقته الوثيقة بالأنماط الجانحة وانعزاله عن الأنماط غير الجانحة.

٧ ـ قد تختلف المخالطة الفارقة في التكرار والدوام والاسبقية والعمق. ويعني ذلك أن الارتباط بالسلوك الإجرامي ، وكذا الارتباط بالسلوك غير الاجرامي يختلفان تبعاً لتلك الاعتبارات.

٨ـ تتضمن عملية اكتساب السلوك الاجرامي كل الميكانيزمات التي تتضمنها أية عملية تعلم أخرى وهذا لا يعني أن عمليته هي مجرد عملية محاكاة أو تقليد.

٩ـ السلوك الاجرامي وان كان تعبيراً عن الحاجات والقيم العامة إلا أنه لا يمكن أن يفسر بمقتضى تلك الحاجات والقيم ذلك أن السلوك غير الاجرامي يعد أيضاً تعبيراً عن نفس هذه الحاجات والقيم؛ فاللص وان سرق ليحصل على المال، فان العامل الشريف يعمل أيضاً ليحصل على المال كذلك.

وعلى الرغم من أن سذرلاند بذل كأستاذ لعلم الاجرام جهودا فائقة لمحاولة إثبات فروضه هذه عن اكتساب مفاهيم السلوك الاجرامي إلا أن فكرة المخالطة الفارقة قد انتقدت من كثير من الباحثين بعد أن أجريت عليها أبحاث عديدة في السنين الأخيرة ووصلت هذه الأبحاث إلى نتيجة مقتضاها ضرورة إعادة النظر في هذه الفروض.

وقد قام جلسر Glaser حديثاً بتعديل هذه الفكرة فتحدث عن وجود توحد فارق differential identification وبذلك عمل على توسيع آفاق سذرلاند بحيث جعلها تضم أفكاراً نفسية إلى جانب ما بها من أفكار اجتماعية.

ثالثاً: نظرية التحليل الاجتماعي للشخصية:

صاحب هذه النظرية هو أحد أساتذة علم الاجتماع المصريين من جيل الرواد، وهو الدكتور حسن الساعاتي. وقد قدم هذه النظرية لأول مرة في سنة ١٩٥٨.

وتستند هذه النظرية في تفسير السلوك الاجرامي إلى تحليل للشخصية بمقتضى منهج اجتماعي دينامي دعامته الاعتراف بالآثار التي تحدثها الجماعات الأولية في بناء

(★) حسن الساعاتى : « التحليل الاجتماعى للشخصية : اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف» في المجلة الجنائية القومية ، مارس ١٩٥٨ ، ص ٥١ ـ ٨٦ .

شخصية الفرد خلال عملية التطبيع الاجتماعي، وكذا اقرار اهمية البناء الاجتماعي الذي تتم فيه هذه العملية. فهذه الجماعات الأولية تنمي في شخصية الفرد تشكيلاً نفسياً متميزاً بحيث تتكون الشخصية في النهاية من مجموع هذه التشكيلات النفسية وعندما يتغلب أثر جماعة ما ويلعب دوراً متعمقاً في تطبيع الفرد يغلب التشكيل النفسي المكتسب من هذه الجماعة على تكوين الشخصية.

ويقوم بتنظيم هذه التشكيلات النفسية وتحديد سلوك الفرد في المواقف المختلفة ما يمكن أن نسميه بـ«منظم الشخصية»، وهو مركب من ذكاء الفرد العام والذكاء الاجتماعي له كقدرة خاصة.

ولما كان الفرد يبغى دائماً أن تكون له في كل جماعة يتعامل مع أفرادها مكانة محددة مبنية على وضعه بينهم ودوره معهم ومنزلته عندهم، لذا فانه يحاول بشتى الطرق أن يكون سلوكه متوافقاً مع القيم والاتجاهات السائدة في تلك الجماعة. والفرد لا يستطيع السلوك إلا بعد أن يفهم منظم الشخصية عنده عناصر الموقف ثم ينظم تشكيلاتها النفسية للعمل وفقاً لما تنتظره الجماعة المعينة منه تبعاً للتشكيل الغالب على شخصيته. ولكن نجاح منظم الشخصية في أداء وظيفته يتوقف إلى درجة كبيرة على بناء المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، فكلما كان المجتمع مبسطاً كان تنظيم التشكيلات النفسية المكونة للشخصية أيسر؛ ذلك لأنه يحتوي على جماعات أولية أقل عدداً، فتكون التشكيلات النفسية المكونة لشخصية الفرد أقل كذلك مما يجعل الشخصية مبسطة بدورها. هذا بالإضافة إلى وحدة الحضارة (الثقافة) في هذه الجماعات الأولية، وهي وحدة تؤدي إلى تماسكها وقوة ضبطها للأفراد، فينتج عن ذلك تماسك المجتمع واستقراره. وهكذا تصبح وظيفة منظم الشخصية في المجتمع المبسط أيسر وأسهل كثيراً منها في المجتمع المعقد الذي تكثر فيه الجماعات الأولية وأشباهها، ولا توجد بينها حضارة موحدة، فينتج عن ذلك تفككها وتنافرها وضعف ضبطها للأفراد. ويزيد الأمور تعقيداً عدم استقرار الأوضاع والقيم والاتجاهات، فتصبح الحياة معقدة أشد التعقيد ويتعذر على منظم

الشخصية تنظيم تشكيلاتها النفسية المتعددة. وإذا ما أضيفت إلى ذلك كله متاعب الأفراد الخاصة الناجمة عن عوامل عضوية أو نفسية أو اجتماعية كانت النتيجة انحرافهم بأية صورة انحرافاً كامنا لعدم تكامل عناصر الموقف، أو مكبوتاً في شكل من أشكال العصاب، أو مستتراً نتيجة لعوامل ذاتية أو خارجية، أو إنحرافاً ظاهراً، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعرضون للقبض عليهم ويعاقبون كجانحين أو كمجرمين.

وعلى الرغم من أن صاحب هذه النظرية أستاذ لعلم الاجتماع إلا أنه لم يغفل أثر العوامل النفسية. وربما كان هذا راجعاً إلى الخلفية الأكاديمية من الناحية المهنية، حيث عمل صاحبها كأستاذ في قسم مشترك للدراسات النفسية والاجتماعية لفترة طويلة وأثناء فترة صياغته لتلك النظرية.

وعلى الرغم من هذه الميزة الواضحة للنظرية إلا أنه مما يؤخذ عليها تضمنها لكثير من المفاهيم التي تعتمد على تكوينات فرضية hypothetical Constructs (كمنظم الشخصية مثلاً)، ولم تجر أية محاولة لاثبات صحتها تجريبياً في حدود علمنا.

تقييم النظريات التكاملية من وجهة نظر علم الاجتماع:

يرى بعض المشتغلين بعلم الاجتماع أن هناك قصورا في هذه النظرية ينبع من أن مجال اهتمامها يقتصر على سلوك الفرد المجرم أو الجانح من حيث هو متأثر بالظروف الاجتماعية. وعلى هذا يهدف التفسير في هذه النظريات إلى تحديد الكيفية التي تتحول بمقتضاها ضغوط البيئة الاجتماعية إلى سلوك إجرامي، وهنا تبدو الشخصية بمثابة المتغير الوسيط intervening variable بين الآثار البيئية (التي تمثل المتغيرات المستقلة) وبين السلوك الاجرامي (الذي يمثل المتغير التابع). وعلى ذلك فان هذه النظريات قد استطاعت أن تملأ الفجوة النظرية أو التصورية في التفسير، وهو ما عجزت بعض النظريات الفردية الأخرى عن أن تملأها. إلا أن

ادعاء هذه النظريات بأنها تفسر كل جوانب السلوك الاجرامي أمر يحتاج إلى نقاش، ذلك لأنها تعجز عن أن تفسر الطابع الاجتماعي للجريمة، لأنها إذا كانت قد اقتصرت في مجالها على الشخصية كما تتأثر بالظروف الاجتماعية، فإن علم الاجتماع يحدد مجال مشكلة السلوك الاجرامي في المجتمع ككل. فالطابع الاجتماعي للجريمة واطراد معدلاتها وصورها التي تختلف باختلاف البناء الاجتماعي لا يمكن أن يوصف ويفسر إلا على مستوى الجماعة أو المجتمع ككل.

نظريات علم الاجتمـاع المعاصرة

حاول بعض علماء الاجتماع تقديم نظريات تقوم بمحاولة تفسير الطابع الاجتماعي للجريمة لكي يردوا بها على أصحاب النظريات النفسية الاجتماعية من أصحاب الاتجاه التكاملي. وسنشير بإيجاز إلى بعض هذه النظريات :

أولاً: نظرية الافتقار إلى المعايير أو القواعد السلوكية Anomie

يرجع مفهوم الأنومي أصلاً إلى دوركايم الذي قدمه لأول مرة في عام ١٩٨٣ في كتابه «تقسيم العمل الاجتماعي» واتخذه كأداة نظرية لتحليل الانحراف الاجتماعي ليفسر به في كتابه عن «الانتحار» نوعاً من الانتحار يرتبط بالمجتمع الصناعي المعقد. بينما استخدمه حديثاً روبرت مرتون منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً ليوضح الفكرة القائلة بأن السلوك المنحرف كالجريمة والجناح والانتحار، والأمراض النفسية، ينشأ إلى حد كبير عن القصور الذي يلابس البناء الاجتماعي، فالسلوك المنحرف في رأي مرتون نتاج للأنومي؛ أي للتصادم أو الصراع بين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية وبين الأهداف الثقافية عند محاولة بعض الجماعات تحقيق أهداف النجاح في المجتمع بالطرق المشروعة. فالمجتمعات الحضرية الحديثة تلصق أهمية كبرى بتلك الأهداف الخاصة بالنجاح الذي يعبر عن الحصول على المكاسب المادية أو التعليم العالي أو غير ذلك، ولكنها لا تقدم للأفراد والجماعات فرصاً متساوية لتحقيق هذه الأهداف، وذلك نتيجة للتفاوت

في المركز السلالي أو العنصري أو للاختلاف في الطبقة الاجتماعية بصفة خاصة.

ومن هنا تنشأ بين الجماعات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا ضغوط عدة تدفعها نحو الانحراف، حيث تتضاءل أمام هذه الجماعات الفرص للحصول على السلع المادية، وحيث ينخفض عادة مستوى التعليم لديها.

والواقع أن نظرية مرتون مفصلة على المجتمع الأمريكي الموجه نحو النجاح، وهي لا تهتم بالحرمان الاقتصادي بصفة مطلقة بل تهتم بالحرمان كما هو منسوب إلى مستوى طموح معين.

وخلاصة القول أن مرتون ينظر إلى الجريمة على أنها مظهر للتفكك الاجتماعي عن الأهداف التي تحددها ثقافة المجتمع، والوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف.

ثانياً : نظرية الثقافة الخاصة الجانحة :

ينصب اهتمام هذه النظرية على تفسير مجموعة من الاطرادات التي تم الكشف عنها بواسطة البحوث التجريبية حيث اتضح أن الصور الجماعية للجناح تتركز في :

(أ) الطبقات الدنيا.
(ب) وفي الأحياء الفقيرة بالمدن.
(جـ) وفي الذكور المراهقين.

أي ان هذه الصور الجماعية للجناح تتركز في قطاعات معينة في البناء الاجتماعي. وتحاول النظرية وضع تفسير لهذا الاطراد في كل أشكاله مستندة إلى عنصرين :

١ ـ العنصر الأول هو عدم التقاء أهداف الثقافة مع الطرق المقررة اجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف (نظرية مرتون في الأنومي).

٢ ـ العنصر الثاني هو العامل الايكولوجي.

٣ ـ بالإضافة إلى عنصر ثالث هو فكرة الثقافة الخاصة الجانحة التي تعد الإطار المرجعي لهذه النظرية.

فعندما يكون بعض أعضاء الجماعات والذين يتماثلون في مواجهة مشكلات متشابهة أحراراً في الارتباط بعضهم بالبعض الآخر، فانهم ينجذبون عادة نحو بعضهم مكونين جماعات محلية. وفي داخل هذه الجماعات تنشأ الحلول الجماعية لمواجهة هذه المشاكل المشتركة، كما يلقى كل عضو من بقية الأعضاء الآخرين العون والتأييد الجماعي. وهذه الحلول الجماعية هي الثقافة الخاصة؛ أي ان الثقافة الخاصة هي أسلوب متميز وطريقة خاصة للحياة يتبعها أفراد جماعة ما في نطاق مجتمع أكبر يتسم بوجود ثقافة عامة مشتركة.

وقد حاول ألبرت كوهين أن يفسر ظهور الثقافة الخاصة الجانحة وتركزها في بعض قطاعات البناء الاجتماعي، واتسامها بسمات معينة في كتابه «الأولاد الجانحون».

وهو يرى أن الثقافة الخاصة الجانحة نتاج للبناء الطبقي في المجتمع. فسلوك العصابات الجانحة (في أمريكا) يعكس تعبيراً لحل جماعي لمشكلات يواجهها أفراد الطبقة العاملة أهمها: مشكلة المكانة الاجتماعية، والحاجات غير المشبعة، والاحباطات التي تعانيها الطبقة الدنيا في عالم تسوده قيم الطبقة الوسطى.

بيئة المجرم في السجن ودورها في إصلاحه

بعد أن ناقشنا العديد من الآراء والنظريات التي تحدثت عن بيئة المجرم قبل أن يسجن، ودورها في تفسير إجرامه، ننتقل الآن إلى الحديث عن دور هذه البيئة داخل السجن نفسه، وهل تهم في علاج السجين وتأهيله للعودة إلى الحياة الطبيعية في المجتمع أم لا، وما هي مزاياها وما عيوبها؟

ان عقوبة السجن من أهم العقوبات السالبة للحرية ولقد وجدت السجون على مر العصور كمؤسسات عقابية أساساً، ثم تطور دورها لتصير مؤسسات تربوية

لها أهداف إصلاحية هامة. ويمكن القول بأن الأسس التربوية التي يقوم عليها السجن الحديث هي:

١ ـ الأساس العقابي أو الجزائي:

وهو الغرض الأول من إنشاء السجن. فكل الفلسفات العقابية ترمي في النهاية إلى أن يعلم المجرم بأنه حينما يرتكب الذنب أو المخالفة والاعتداء على قواعد المجتمع وقوانينه لا بد وأن يتحمل العقوبة الناتجة عن ذلك زجراً له، ثم ردعا لغيره من أفراد المجتمع ومنعا لهم وللمجرم نفسه من استسهال طريق الجريمة واستساغته فقد قيل: (ان الله يزع بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن) أي ان الذين يرتدعون عن الجريمة خشية العقاب أكثر ممن يرتدعون عنها طاعة لله وخوفاً من عقابه. وفي القرآن الكريم آية تنص على أن القصاص يحفظ حياة الناس ويصونها من استخفاف المجرمين، وهي في قوله تعالى:

(ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)

على أنه من الواجب مع ذلك ألا يكون العقاب انتقاماً فردياً يتميز بالقسوة أو يتجاوز الحد المعقول الذي يفرضه القصاص العادل. فالأصل في العقاب أن يشعر المجرم بأن عقوبته مفروضة بنظام سنه المجتمع، أو شرعه الله تعالى (في البلاد التي تطبق الشريعة الإسلامية) له ولغيره من الناس، وبالتالي يشعر بالاستنكار الاجتماعي الذي يسلطه المجتمع على المجرم. ومن هنا يقبل المجرم عقوبته بوصفها حكماً عاماً ينزل بكل خارج على نظام المجتمع أو على شريعة الدين الذي ارتضاه هذا المجتمع.

وهناك بعض الآراء الحديثة في الفلسفة العقابية تنادي بمبدأ جديد هو ما يسمى بتفريد العقاب individu alization بمعنى ألا يكون العقاب عاماً موحداً بالنسبة إلى كل من اقترفوا جرماً واحداً، بل يختلف من فرد إلى آخر تبعاً لاختلاف المسئولية الجنائية، وغير ذلك من الأسس التي تتمثل في الفروق الفردية

بين البشر.

على أن أهم ما في الأسس العقابية للسجن هو ألا يفقد صفته العقابية. لذا يرى البعض أن القائمين على عملية تحديث السجون ينسون أحياناً هذه الصفة العقابية، فيستحدثون في السجن كل وسائل الراحة، بحيث تصبح الحياة فيه أحياناً أفضل من الحياة التي كان يحياها المجرم قبل سجنه، وهذا ما يؤدي بالتالي إلى أن يفقد السجن صفته العقابية، بل يتحول إلى النقيض فيصبح أحد عوامل تعزيز السلوك الاجرامي عن طريق الاثابة الناتجة عن سهولة الحياة فيه أكثر مما هي خارجه بالنسبة إلى بعض السجناء. وفي هذه الحالة نتوقع أن يزداد معدل الجريمة باستمرار بدلاً من أن ينخفض أو يظل على حاله، ومن الملاحظ أن هذا هو ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود عمليات التحديث في السجون وصيحات الاصلاح بها إذ يذكر فرانكة فرانكوني [1] أستاذ علم الاجرام الإيطالي في مؤلفه عن «تطور علم الاجرام الأمريكي خلال العشر سنوات الأخير» ـ وقد نشر هذا الكتاب في أوائل الستينات ـ أن مجتمع السجون في الولايات المتحدة قد سجل أعلى المستويات عدداً في العالم (حوالي ٣٣٠,٠٠٠ وحدة) كما أنه يزيد بمعدل ٤٥٠٠ وحدة في السنة. وهذا ما يؤدي بالطبع إلى زيادة النفقات التي تصرف على السجون والمؤسسات العقابية زيادة هائلة.

فقد ظهر ـ كما يذكر نفس المؤلف ـ أن التكاليف الاجمالية للمؤسسات العقابية في الولايات المتحدة وفي السجون الفدرالية (فقط) هي ٢٥٠ مليون دولار في السنة. وتزداد ظاهرة الاجرام بصورة مستمرة من سنة إلى أخرى، وهذه الزيادة هي بمعدل (أربعة أضعاف) زيادة عدد السكان، وقد قررت هيئة المباحث الفدرالية F.B.I. في عام ١٩٥٩ أنه ترتكب جريمة قتل على الأقل في الساعة الواحدة، وجريمة من جرائم الاعتداء على الشرف كل ٣٥ دقيقة، وسرقة بالاكراه كل ٥ دقائق، وسرقة سيارة كل دقيقتين، ومنذ عام ١٩٤١ زاد عدد

---

(١) انظر عرض لهذا الكتاب بالمجلة الجنائية القومية التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمهورية مصر:عدد رقم ٢٤ ، مجلد ٦،يوليو ١٩٦٣،ص١٩٥-٢١٤.

السكان من الشبان بصفة عامة في المجتمع بنسبة ٣٠٪، بينما زاد عدد الأحداث الذين خضعوا لإجراءات عقابية بنسبة ٢٢٠٪»[١] أي أن هناك زيادة هائلة في جرائم الشبان أو جناح الأحداث بصفة خاصة، وهذا ما يميز الجريمة في الولايات المتحدة بالذات.

ان عقوبة «السجن» من أبرز روادع النظام الاجتماعي ضد النزوع أو السلوك الذي يتعارض مع الشرعية الاجتماعية التي تقوم على أساس المسئولية الأخلاقية للفرد. وعلى الرغم من أن نظريات التعلم في علم النفس تدلنا على أن العقاب أمر محفوف بكثير من المحاذير والأخطار وله نتائج سلبية عديدة إلا أن السجن كعقوبة ما زال من أشد العقوبات ذيوعاً في التطبيق على المذنبين، ويبدو أنه لا مفر من اللجوء إليه في أي نظام جنائي لأي مجتمع من المجتمعات، لأن الوظيفة الاجتماعية للسجن مازالت وظيفة هامة وخطيرة، وهي وظيفة الردع الاجتماعي. فهو الأداة التي يلوح بها المجتمع لمكافحة الجريمة عن طريق الترهيب فلا تصبح وظيفة السجن هي مجرد عقاب للمجرم الفرد وتنتهي بسجنه فعلاً، بل انها تمتد لتصبح وظيفة اجتماعية الغرض منها الحد من وقوع مزيد من الجرائم، فبالنسبة للسجين الفرد أثبتت التجارب والاحصائيات أن استخدام العقاب لا يردعه أو يمنعه من العود إلى ارتكاب الجريمة Recidivism . فما زالت نسبة المجرمين الذين يعودون إلى السجن بعد ارتكاب الجريمة مرة أخرى نسبة مرتفعة للغاية تصل في كثير من المجتمعات إلى حوالي ٦٠ أو ٧٠٪ وهذا دليل واضح على عدم جدوى العقاب كرادع في كثير من الحالات وعلى الأخص في المجتمعات التي تطبق القوانين المدنية.

وقد دلت الدراسات التربوية والنفسية والاجتماعية وكذلك الدراسات والاحصاءات المقارنة في مجالات الجريمة والعقاب على أن الاقتصار على أسلوب

(★) لا تطلق كلمة سجن Prison في الولايات المتحدة الا على السجون الفدرالية فقط • أما في الولايات فيسمى السجن « محبسا » Jail

(١) نفس المرجع السابق ص ١٩٩ •

العقاب والردع ليس هو الأسلوب الأمثل لتعديل السلوك واكتساب الخبرات السوية التي تعيد السجين عضواً نافعاً في مجتمعه. وأثبتت الدراسات السلوكية في سيكولوجية التعلم أن تعديل السلوك يتم بطريقة أفضل تحت ظروف المكافأة والتعزير حيث يتوفر الدافع أو الحافز لدى الفرد.

وقد كان لنتائج تلك البحوث وغيرها من العوامل الاجتماعية الفضل في تحويل الاهتمام من الهدف العقابي إلى الهدف الاصلاحي للسجون. وهذا لا يعني إغفال دور القليل من العقاب الذي يمثل رغبة المجتمع في تحقيق وظيفة الردع الاجتماعية والفردية معاً، ويمكن أن يتحقق للمجتمع ذلك عن طريق صيرورة وسائل المعيشة بالسجن غير سعيدة بالمقارنة بالحياة الخارجية، حتى توفر بعضًا من العقاب الذي يؤدي إلى توفير المثال والعبرة للفرد ولغيره من أفراد المجتمع.

فنبذ مبدأ العقاب كلياً والتمادي في توفير سبل الراحة والدعة، والاستجابة لكل رغبات السجناء ومطالبهم يحول السجون إلى مجتمعات مريحة فتفقد قيمتها الاصلاحية ووظيفتها الرادعة التي هي الغرض الرئيسي من وراء العقاب وبذلك تصبح عاملاً على زيادة الجريمة كما رأينا في الاحصاءات التي أوردناها عن المجتمع الأمريكي، وعلى الأخص بالنسبة لأولئك الذين لا يحظون في المجتمع الخارجي بمثل ما يحظون به داخل السجن من اشباع وخدمات. فالقاعدة الرئيسية التي يجب مراعاتها إذن هي أن يظل مستوى الحياة في السجن بصفة عامة أقل من مستوى الحياة العادية خارجة. وأن تصبح المهمة الأساسية للسجن هي تهيئة السجين للعودة إلى المجتمع سليماً من الناحية النفسية دون أي عطب في شعوره الاجتماعي يدفعه للجريمة من جديد، وهذا هو الهدف التالي الذي سنتحدث عنه.

٢ ـ الأساس التقويمي أو الاصلاحي :

تنظر الفلسفات العقابية الحديثة إلى السجن باعتباره وسيلة إصلاح وإعادة تأهيل rehabitation للسجين لكي يخرج إلى الحياة في مجتمعه بعد انقضاء مدة العقوبة عضواً صالحاً، ولهذا يقوم السجن الحديث الآن بدور تربوي هام، فيقدم

للسجين تربية دينية وأخلاقية، وتربية رياضية، وتأهيلاً مهنياً يجعله يمارس عملاً منتجاً داخل السجن نفسه كالزراعة والصناعات الحرفية كالحياكة والنجارة والمصنوعات الجلدية، أو يمارس هوايات معينة كالفنون أو الموسيقى أو التمثيل .. الخ. فشغل وقت السجين يلعب دوراً كبيراً في تقويمه وحمايته من الضيق النفسي الذي يعانيه داخل السجن. كما يمكن أن يقوم السجن بوظيفة العلاج النفسي إذا كان ذلك ضرورياً لتقويم انحراف بعض السجناء أو تعديل سلوكهم. هذا بالإضافة إلى أن لتعليم بعض المهن أو الحرف لنزلاء السجون عن طريق التأهيل المهني قيمة كبيرة في إصلاحهم خاصة في المجتمعات النامية، لأن كثيراً من الجرائم يرتكبها من لا يجدون وسيلة للعيش إلا عن طريق ممارسة جرائم كالسرقة أو الغش والتزوير أو السلب، وما إلى ذلك.

فإذا تعلم مثل هذا السجين مهنة يسد بها حاجته إلى كسب عيشه بعد خروجه من السجن، فإنها قد تجنبه طريق الجريمة الذي سلكه سابقاً، أما إذا أطلق سراحه وخرج فلم يجد كسباً من غير طريق الجريمة عاد إلى الجريمة طوعاً أو كرهاً.

عيوب السجن وكيفية التغلب عليها

إذا كان للسجن مزايا بالنسبة إلى المجتمع تتلخص في التأديب والتهذيب والاصلاح إلا أن له عيوباً أو مساوىء لا تخطئها العين بالنسبة إلى السجين، ويحاول أصحاب النظرة الإصلاحية للسجون أن يعالجوا الآثار الناشئة عن مثل هذه المساوىء باستمرار عن طريق ضروب من الوسائل والنظم والتدابير الإصلاحية التي يمكن أن تواجه بها هذه المساوىء.

وتتمثل مساوىء السجن فيما يلي:

١ ـ انعزال السجين عن المجتمع :

من أخطر آثار السجن أنه يعزل السجين عن المجتمع مادياً ومعنوياً، ولهذا ينبغي أن تبذل كافة الجهود لتخفيف هذه القطيعة إلى أدنى حد ممكن بكافة السبل. وتبدأ أول خطوة على هذا الطريق باقناع السجين بكل الطرق وفي كافة المواقف بأن المجتمع أودعه السجن لاصلاحه وتهذيبه وليس للانتقام منه. وأن الشدة والحزم اللذين يتصف بهما السجن يهدفان إلى تقويمه دون حقد أو نقمة.

والواقع أن السجين لا بد له من أن يعاني من ضيق نفسي شديد نتيجة لعزلته عن العالم وتقييد حريته، وارغامه على الحياة في بيئة ضيقة محدودة تحت ظروف صارمة، وخاصة لو كانت المدة المحكوم عليه بالسجن فيها مدة طويلة. وقد ذكرت دائرة معارف الصحة العقلية[1] أن ما يقرب من ٢٠٪ أو ٢٥٪ من السجناء يحتاجون إلى علاج نفسي متعمق، وهناك نسبة أخرى بينهم تحتاج إلى علاج نفسي بسيط. ومن بين من يسجنون لمدد طويلة من يصاب بنوع من الجنون

(★) اعتمدنا في بعض ما جاء في هذه الفقرة والفقرة التالية على مقال الدكتور أحمد حسن الرحيم : السجون وتطورها من وجهة نظر تربوية واجتماعية ـ مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية بغداد ، عدد ١ مجلد ٤ ، كانون اول ١٩٧٥ ، ص ٢٩٢ ـ ٣١٠ .

(١) (ج ٢ ص ٣٧٤) .

يعرف لدى علماء النفس باسم جنون السجن Prison Psychosos وهو نوع من الاضطراب الذهني يتميز بالهياج الشديد والعنف والميل إلى التخريب. وتلجأ معظم السجون الحديثة إلى علاج هذه العزلة عن طريق العمل. فهناك بعض المؤسسات الاصلاحية في الولايات المتحدة الأمريكية مثل مؤسسة بارشمان The Parchman institution of the Mississpi State احالت سجونها إلى معسكرات عمل مفتوحة يمثل كل منها مجتمعاً صغيراً مستقلاً يضم عدداً من النزلاء. وتركز هذه المؤسسة برامجها على العمل ويسمح فيها بنظام تزاور الزوجات لأزواجهن النزلاء وهذا ما يسمح بتخفيف العزلة الناتجة عن عقوبة السجن.

وفي الصين الشعبية تحول السجون إلى مصانع صغيرة يعمل فيها السجناء بصفة دائمة وفق مستوى مهاراتهم وتوزع عليهم الأعمال بصورة منتظمة ويطالبون بإنجاز واجبات محددة يحاسبون على إنجازها في وقت معين ووفق مستوى معين. وهم يتلقون في السجن أيضاً محاضرات تثقيفية ويقومون بالنقد الذاتي لأنفسهم والاعتراف بأخطائهم وإظهار ندمهم وأسفهم على ما قاساه المجتمع من إجرامهم، ثم يعدون بإصلاح أنفسهم وتحسين سلوكهم. ويرى أصحاب هذا المفهوم الصيني لعقوبة السجن أنه يعوّد السجين على النظام والحياة المثمرة، ويشعره بأخطائه، كما يظهر الجرائم بمستوى الأخطاء العادية التي يمكن تلافيها ونبذها.

وتنبع فلسفة العمل في السجون من أن للعمل قيمة في حد ذاته ويجب أن يتعود السجين على تقبل العمل كقيمة للفرد وللمجتمع على السواء، ما دام الهدف من السجن هو تهيئة السجين للعودة إلى المجتمع كعضو عامل فيه. ومن المزايا الأخرى للعمل أنه يكسب الفرد النشاط والنظام والتعاون وتحمل المسئولية، وكلها عناصر ضرورية للسلوك الاجتماعي السليم. وينبغي أن يتيح نظام العمل للسجين الحصول على عائد اقتصادي عادل عن قيمة عمله بحيث يصبح العمل منتجاً، ويتاح للسجين أن يجني ثمرة عمله بأن يحصل على مقابله المادي دون أدنى تدخل أو مصادرة لما يحصل عليه من إدارة السجن أو سجانيه.

٢ ـ الحرمان الجنسي :

يعاني السجين من الحرمان الجنسي المترتب على عزلته ومنعه من الحياة الجنسية المشروعة. ومن المعتقد أن نسبة كبيرة من السجناء (من الجنسين) يتحولون إلى الجنسية المثلية نتيجة حياتهم في تجمع يحتوي على جنس واحد فقط خاصة في حالة السجن لمدد طويلة، وقد يتم هذا نتيجة لإغواء المصابين بالجنسية المثلية قبل سجنهم لغيرهم من السجناء، أو إكراههم ـ أحياناً ـ على ذلك، وتتراوح نسبة الجنسية المثلية في السجون بين ٣٠٪ إلى ٨٥٪.

لهذا كله حاولت كثير من الدول علاج هذا الضرر البليغ الذي يصيب السجناء بتدابير وإجراءات إصلاحية.

ففي روسيا مثلاً تسمح الدولة بمجيء زوجات السجناء إليهم والدخول إلى غرفهم في أوقات معينة لخدمتهم والعيش معهم مدة من الوقت، وكذلك يسمح للزوجات بزيارات داخلية لأزواجهن من السجناء في المكسيك وفي كثير من الدول الأوربية، ثم يسمح خلال هذه الزيارات بتخفيف الرقابة عليهم أو رفعها تماماً وفقاً لتدبيرات معينة.

وفي ولاية ألباما بالولايات المتحدة الأمريكية تسمح إدارة السجن لمن تثق بهم من السجناء أن يزوروا زوجاتهم وأسرهم في عطلة عيد الميلاد ثم يعودون إلى سجونهم بعد العطلة، كما تسمح بعض السجون الأمريكية للسجناء الذين بقيت مدة قليلة من سجنهم بالخروج من السجن لزيارة أسرهم لمدة قصيرة بشرط العودة إلى السجن في وقت معين. وفي بعض الأحيان يسمح لمن يحكم عليهم بأحكام بالسجن مدة قصيرة تتراوح بين ٦٠ يوماً و٩٠ يوماً بأن يمضوا هذه العقوبة اثناء اجازة نهاية الأسبوع فيذهب الشخص إلى السجن صباح السبت ويخرج منه صباح الاثنين ليذهب إلى عمله العادي ويعيش مع أسرته حياة عادية، وبهذا يستطيع أن يقضي هذه العقوبة في مدة تتراوح بين ٣٠، ٤٥ أسبوعاً.

٣ ـ الأضرار الاقتصادية (توقف مصدر الدخل):

يفقد السجين عمله بمجرد دخوله السجن وتقل موارده أو تنقطع، والذي يضار من ذلك بالدرجة الأولى هو أسرته التي قد تتعرض للفقر والعوز ولمشكلات عديدة بسبب حبس عائلها. فإذا حاولت زوجته العمل مثلاً لإعالة الأسرة اضطرت لترك أطفالها بدون رعاية مما قد يعرضهم للانحراف بدورهم وقد يصبحون جانحين نتيجة لذلك.

وقد أصبحت خدمات التأمين الاجتماعي التي تتكفل بها مكاتب الضمان الاجتماعي تسد الكثير من العجز الاقتصادي الذي تعاني منه أسر السجناء، هذا بالإضافة إلى ما قد يتاح للسجين نفسه من فرص للعمل بالسجن أثناء فترة العقوبة وما يدره عليه من دخل.

٤ ـ انهيار أسرة السجين:

إذا كانت خدمات الضمان الاجتماعي تتلافى بعض أو كل الأضرار الاقتصادية التي تصيب أسرة السجين، إلا أنه يظل باقياً انهيار الحياة العاطفية للسجين ولأسرته. فقد تفتر العلاقات بينه وبين زوجته فتطلب الطلاق والانفصال عنه نتيجة للوصمة التي يصم بها المجتمع السجين نتيجة لجريمته خاصة إذا كانت من النوع الوضيع. كما أن أولاده يشعرون بالعار نتيجة لهذه الوصمة ونظرة المجتمع لهم على أنهم أولاد مجرم وتستمر هذه النظرة حتى بعد أن يخرج السجين من سجنه فلا يجد أمامه سبيلاً للعمل الشريف نظراً لأنه سجين سابق على الرغم مما يكون قد تعلمه من مهنة أو حرفة داخل السجن.

وتمثل هذه المسألة الأخير ما يسمى بمشكلة الرعاية اللاحقة After care والتي ينبغي أن تشمل السجين بعد خروجه من سجنه. كما أن برامج الرعاية الاجتماعية ينبغي أيضاً أن تشمل أسرة السجين وأولاده أثناء تمضيته لعقوبته

في السجن فتوفر لها أقصى الضمانات والتدابير التي تحميهم من الانحراف، خاصة الأبناء الذين يكونون في سن المراهقة.

٥ ـ التعرض للاستهواء :

تلقى عقوبة السجن بالسجين في مجتمع من نوع خاص كل أفراده من المذنبين والجانحين الخارجين عن المجتمع بشكل من الأشكال. وتسود هذا المجتمع تقاليد ومبادىء خاصة تحبذ السلوك المضاد للمجتمع الخارجي الذي يعتقد معظمهم أنه ظلمهم. فيؤدي هذا إلى تلاشي الضمير وضعف الاحساس بالخطيئة.

ويتعرض السجين للاستهواء وللقدوة السيئة التي تشكله على أسوأ صورة، ويضاعف من خطورة هذه البيئة الجانحة على السجين ازدحام السجون التقليدية، واختلاط المسجونين فيها على اختلاف ظروفهم وأوضاعهم وخبراتهم وأمزجتهم، ولهذا لا يكفي لعلاج ذلك أن يقتصر اصلاح السجون على تحسين ظروفها المادية أو الفيزيقية فحسب، بل يجب كذلك الاهتمام بعلاج النزلاء أنفسهم.

والمبدأ الذي ينادى به في هذه الحالة هو مبدأ تفريد العقاب، أو على الأصح تفريد العلاج Indvidualized Treatment وذلك بأن يمنح كل سجين العلاج والمعاملة الخاصة التي تناسب حالته الفردية.

ولكي يتم ذلك ينبغي أن تنظم بالسجن مراكز للاستقبال وتبدأ العقوبة بفترة من «الانفراد المطلق» يخضع فيها السجين لدراسة حالته وفحصه جسمياً وعقلياً ونفسياً واجتماعيا، بحيث يمكن من خلال هذه العمليات تحديد صورة كلية شاملة عن شخصية السجين يسترشد بها المشرفون على تنفيذ العقوبة طيلة مدة سجنه.

وبعد انتهاء فترة الدراسة هذه يجب تطبيق مبدأ «التصنيف» Classification بين السجناء، فلا يصح وضع الذين يدخلون السجن لأول مرة مع المسجونين القدامى، بل ينبغي عزلهم عنهم.

كما أن من هم في طور الشباب لا يصح أن يختلطوا بمن يكبرونهم سنا. والمحكوم عليهم في بعض الجرائم اليسيرة يجب أن يفصلوا عن المحكوم عليهم في جرائم خطيرة، ومن حكم عليهم بالسجن لمدة قصيرة يجب إبعادهم عن المحكوم عليهم لمدة طويلة، ويهدف كل ذلك إلى تخفيف مساوىء الاختلاط والتي تؤدي إلى الاستهواء إلى أدنى درجة ممكنة على أساس أن الاستهواء والقدوة السيئة يعدان من أسوأ ما يتعرض له السجين في سجنه.

هذا بالإضافة إلى أن العناية بتطبيق مبدأي التفريد والتصنيف كفيلة بأن تقضي على ظاهرة تعرض السجناء الأسوياء (ان صح التعبير) للاختلاط ببعض الأفراد من ذوي الشذوذ العقلي أو الجنسي وحالات المرض النفسي والعقلي، والسيكوباتيين وضعاف العقول ومدمني الخمر والمخدرات وما إلى ذلك من الحالات التي يتطلب الأمر عزلها لتنال عناية خاصة من ناحية، ولكي لا تؤثر على السجناء العاديين من ناحية أخرى.

هذا وقد حدد لنا «المكتب العربي لمكافحة الجريمة» في دراسته التي قدمت إلى مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٦ م[1]، متطلبات التفريد في مرحلة السجن على النحو التالي :

التفريد التنفيذي في المرحلة السجونية :

وتقوم السياسة السجونية الاجتماعية الحديثة بدورها على التفريد ولكنه في هذا المجال تفريد تطبيقي عملي توضع فيه معطيات علوم الانسان الجنائية موضع التنفيذ والتطبيق، وهو لذلك أكثر دقة وتفصيلاً وبودي أن أقول أكثر تفريداً منه.

في المرحلة القضائية يظل القاضي مقيداً على كل حال بأنماط ونماذج عامة للمجرمين مهما تعددت فان كل منها يمكن أن يتسع لما لا حصر له من الحالات

---

(١) الكتاب السنوى للادارة العامة للسجون ـ وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية ، ١٣٩٨ هـ ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

الخاصة المتميزة، ومقيدًا من ناحية أخرى بأنواع محددة من العقوبات أو التدابير التي يقبل كل منها ـ ولا شك عند التنفيذ ـ العديد من الصور والأساليب تبعاً لتباين ظروف كل محكوم عليه. فمعنى التفريد الواقع في مرحلة التنفيذ اذن هو: أن يؤخذ كل محكوم عليه مستقلاً، ويعامل المعاملة التي ترشحه لها نتيجة فحصه من جميع النواحي، الصحية، والعقلية، والبدنية فضلاً على دراسته من الناحية الاجتماعية كل ذلك في نطاق الاجرام التقليدي بطبيعة الأمور.

متطلبات التفريد في المرحلة السجونية :

وبوسعنا أن نوجز أهم متطلبات التفريد التنفيذي وفقاً للسياسة الجنائية الاجتماعية على النحو التالي :

أولاً : الفصل فصلاً تاماً بين المحكوم عليهم في الجرائم الاجتماعية التقليدية والمحكوم عليهم في الجرائم القانونية سواء كانت تنظيمية أو وقائية، فهذه خطوة أولية يجب البدء بها قبل السير في اجراءات التنفيذ لأنها تحصر المقصود بنظم التفريد التنفيذي وفقاً لمعطيات العلم الحديث في دائرتها الحقيقية، وهذه مناسبة لملاحظة أن الفشل في تطبيق الكثير من نظم السياسة الجنائية الحديثة أو تهيب الاقدام عليها يرجع أكثر ما يرجع إلى آفة التعميم.

ثانياً : فحص المحكوم عليهم في الجرائم الاجتماعية فحصاً فنياً واجتماعياً قبل توزيعهم على السجون والمنشآت العقابية ومنشآت الدفاع الاجتماعي وذلك بتحديد نوع المعاملة الجنائية التي تلائم كل محكوم عليه من ناحية التنفيذ، ويتم هذا الفحص فيما يعرف عند بعض البلاد الاوروبية مثل إيطاليا وبلجيكا «بمراكز الملاحظة» التي تلحق بأحد السجون الكبرى وهي أقرب إلى أن تكون معاهد للبحث الفني الشامل من النواحي العضوية والباثولوجية والعصبية والنفسانية والاجتماعية. على أن هذا الفحص غير لازم إلا بالنسبة إلى من تتسع المدة المحكوم بها عليهم لأغراض العلاج أو التقويم أو التأهيل الاجتماعي فيخرج المحكوم عليهم

بعقوبات قصيرة المدة. والغالب أن هذا الفحص يقتصر على مرتكبي الجنايات الكبرى ممن تتجاوز المدة المحكوم بها عليهم ثلاث سنوات، ولا ريب في أن الفحص الذي تم في المرحلة القضائية يساعد كثيراً في إتمام الفحص الجديد.

ثالثاً: تخصيص السجون ومنشآت الدفاع الاجتماعي، بمعنى تنويعها على نحو يسمح بتفريد معاملة كل طائفة من المحكوم عليهم تجمعها وحدة الحالة أو تشابهها وفقاً لما تنتهي إليه نتائج الفحوص والاختبارات التي تقوم بها مراكز أو معاهد الملاحظة. وفي ظل الوظيفة العقابية للقانون الجنائي لا يزيد الأمر في تنويع السجون عن الفصل بين النساء والرجال، وبين البالغين والمراهقين وذلك في نطاق نوعين أو ثلاثة من السجون لا أساس للتفرقة بينهما سوى مدة العقوبة ودرجة المعاملة من حيث القسوة أو اللين، أما تنويع السجون وما إليها ـ عملاً بسياسة التفريد العلمي ـ فان مؤداه أن تكون للجرائم القانونية سجونها الخاصة ومن أبرز أمثلتها السجون السياسية، بينما تتنوع السجون والمنشآت الخاصة بالجرائم الاجتماعية إلى أمكنة لمعتادي الاجرام، وأخرى للشواذ أو مرضى العقل لمن تجمعهم الحاجة إلى عناية طبية.

ولا ريب في أن تطبيق فكرة تخصيص السجون والمنشآت في صورة كاملة يتطلب نفقات باهظة تنوء بها حتى الدول الغنية، ولهذا فإن الأمر الغالب أن يكون البدء بتطبيق الفكرة في نطاق السجون والمنشآت القائمة وذلك بتنويع الأقسام المتخصصة داخل المنشآت الواحدة.

والواقع أن مسألة (التفريد) individualization تتوقف صراحة على نظرتنا لاتجاه التطوير في السجون وهل يكون هدفنا هو تأهيل السجين للعودة إلى المجتمع أم حرفية تنفيذ الأحكام عملاً بمبدأ «العدالة المقننة» Standard Justice ففي الحالة الأولى يرى كثير من علماء الاجرام ضرورة انطباق العقاب على حالة المجرم، وليس على حجم الجريمة، وينادون بضرورة إجراء بحث واسع وشامل ودقيق لكل حالة من حالات الاجرام التي يرتكبها المجرم الجديد، وأن

تعرض نتائج مثل هذا البحث على المحكمة لتكون محل اعتبار القاضي في إصدار الحكم بالعقوبة المناسبة لشخص المجرم أساساً على أنه يجب مراعاة الفروق الفردية بين شخصيات المجرمين أكثر من الاهتمام بحجم وقوع الجريمة ذاتها، طالما أن الهدف في النهاية هو الإصلاح والتأهيل. والواقع أن هذا يجب عليه أن يحدد فلسفة جديدة للعقاب فيما يتعلق بالجرائم التي تكون عقوبتها السجن، ولا تدخل ضمن الحدود الشرعية، وفي هذه الحالة إن صدور أحكام العقوبات وفقاً لحجم الجرائم فيه إهمال لمبدأ الفروق الفردية التي توجد بين المذنبين في الذكاء وفي القدرات والاستعدادات والميول التي تميز شخصياتهم وعلى هذا الأساس فان العقوبات يجب أن تكون مرنة، وأن تكون العبرة في تحديد مدة العقوبة ومدى إمكانية الفرد لاكتساب المهارات والمعايير الجديدة التي سيتلقاها في السجن أو في المؤسسات الإصلاحية Correctional institutions فهناك أشخاص يتعلمون أسرع من غيرهم. وهذه الحقيقة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إصدار الأحكام بحيث يفرج عن الأشخاص الذين يستفيدون من برامج التعليم أو التأهيل بأسرع ما يمكن ليعودوا إلى الحياة الطبيعية في المجتمع. على حين لا يفرج عن الأشخاص الذين لم يتموا برامج التأهيل اللازمة بنجاح، وهذا هو معنى «تفريد العلاج» الذي يقابل مبدأ «العدالة المقننة» أي انه ليس من اللازم أن يتماثل العلاج المحدد لشخصين ارتكبا نفس الجريمة، بل تختلف التدابير التي تتخذ حيال كل منهما بحسب حالته. فالمبدأ العقابي الحديث هو أن يتناسب العلاج مع المذنب بدلاً من أن تتناسب العقوبة مع الجريمة.

بعض الوسائل والتدابير المستخدمة في إصلاح بيئة السجن:

أخذ المصلحون الاجتماعيون والمشرّعون وعلماء الجريمة يفكرون في ابتكار وسائل تربوية ونفسية لاصلاح بيئة السجن من الجوانب المادية والثقافية والاجتماعية، وكان من أهم هذه الاصلاحات ما يلي:

١ ـ تشييد سجون حديثة صحية تمتاز بالمتانة ولكنها خالية من العيوب الصحية التي كانت تعرض السجناء للأمراض وتقاوم الظروف الجوية أو الطبيعية القاسية كالحرارة أو البرودة الشديدة.

٢ ـ تحتوي السجون على أطباء للجسم وأطباء للنفس يقومون بدراسة شخصية النزلاء وعلاجهم ويقترحون أفضل الطرق لمعاملتهم حسب حالة كل منهم.

٣ ـ أنشئت في كثير من السجون مدارس لمحو أمية الأُميين وأخرى لمن هم في مستويات أعلى من التعليم، ومعظم السجون تسمح للسجناء بأن يواصل من يريد منهم دراسته التي انقطعت بسبب السجن، سواء عن طريق المراسلة أو أداء الامتحانات الخاصة بها حتى وهم داخل السجن، وأحياناً ما تجلب إدارة السجن لمثل هؤلاء السجناء محاضرين أو رجال دين لوعظهم وتثقيفهم ثقافة دينية. وبعض السجون تسمح ببعض الحريات كالتدخين أو سماع الموسيقى ونشرات الأخبار من راديو في السجن، وفي بعضها الآخر فرق رياضية تمارس أنواع الرياضة المختلفة كما تجري بها أنشطة ثقافية متنوعة، وقد لوحظ أن مثل هذه السجون تقل فيها المشكلات الضبطية والأمنية.

٤ ـ تدريب هيئات العاملين في السجن من مديرين وحراس في دورات يتلقون فيها ثقافة نفسية وتربوية تمكنهم من كيفية التعامل مع السجناء وإصلاح حالهم وتجعلهم يجمعون بين مراقبة السجين وكسب ثقته وتقديره.

بعض النظم الحديثة المستخدمة لاصلاح بيئة السجن :

١ ـ نظام التخفيض Remission :

وهو مطبق في بعض السجون الأوروبية والأمريكية، وبموجبه يمكن للسجين أن ينال تخفيضاً لمدة بقائه في السجن إذا أظهر سلوكاً حسناً، أو قام بعمل مفيد يثير الاعجاب والتقدير. ويعتقد أن مثل هذا النظام يحث السجين على تحسين

سلوكه ومحاولته حل ما يواجهه من مشكلات في السجن حلاً سليماً مقبولاً من الناحية الاجتماعية والنظامية، كما أنه يثير لدى السجين احترام الذات وتقديرها، ومما يساعد على نشر السلوك الحسن بين نزلاء السجن تكوين لجان من السجناء أنفسهم تتولى بعض المسئوليات الاجتماعية والثقافية والصحية داخل السجن والغرض من ذلك تقليل تدخل رجال الشرطة في مشاكل السجناء.

٢ ـ نظام الاختبار القضائي (أو المراقبة) Probation :

ابتدعته بعض التشريعات الأنجلوسكسونية (ومن أخذ عنها)، ويقتضي هذا النظام النزول عن سلب حرية المحكوم عليه سلباً تاماً والاكتفاء باحاطتها بقيود مختلفة يشير إليها المشرع، ويقضي القاضي بها أو ببعضها تبعاً لما يراه مناسباً لكل حالة، ومن ذلك تكليفه بالحضور أمام ضابط الاختبار في فترات دورية، أو بالعودة إلى مسكنه في ساعة ملائمة، أو الابتعاد عن الأماكن المشتبه فيها، وعن ذوي السيرة السيئة .. إلى غير ذلك من القيود. فإذا خالف الفرد شروط المراقبة جازت محاكمته عن جريمته مرة أخرى، والقضاء عليه بالعقوبات المنصوص عليها أصلاً لمثل جريمته.

ويعهد بالاختبار في الدول المتقدمة إلى اختصاصيين ممن تلقوا تدريباً وثقافة في علوم الاجتماع والنفس والتربية، ويطلق عليهم اسم ضباط الاختبار.

والفلسفة الأساسية وراء هذا النظام هي الأخذ بيد المحكوم عليهم، وارشادهم إلى السبيل القويم حتى ينجوا من السجن ووصمته وصدمته.

ويستبعد من نطاق الاختبار القضائي محترفو الجريمة والمدمنون وذوو الشخصيات الشاذة، ويقتصر النظام على من يقدر أن إعطاءهم فرصة أخرى قبل أخذهم بالشدة قد يؤدي إلى إصلاحهم السريع، ومن قد يغنى تقييد حريتهم عن سلبها كلية، ومن يرجى إصلاحهم بالتسامح والمعونة والارشاد.

وبالطبع، فان من مزايا هذا النظام أن إرسال المحكوم عليهم بالسجن لمدد قصيرة يؤدي إلى صلتهم بالحياة الحرة، دون أن تتسع هذه المدد لمحاولة اصلاحهم.

٣ ـ نظام الحرية (السجون المفتوحة):

ويستند إلى فرض مؤداه أن عزلة السجون وهيئتها توحي للسجين بالنقمة على المجتمع وتؤدي إلى تراكم الحقد في نفسه على هذا المجتمع، فإذا خففنا من هذه القيود والاستحكامات التي يحاط بها السجناء الذين يتم اختيار بعضهم على أسس معينة وجعلناهم يعيشون في معسكرات مفتوحة، ساعد ذلك على تحسنهم وعلى إصلاحهم. ويقال أن السجناء في بريطانيا قد انخفض عددهم إلى ١٠٠٠٠ عشرة آلاف سجين في سنة ١٩٣٩ نتيجة لهذا النظام الاصلاحي. إلا أن عددهم تضاعف بعد السنوات الثلاث الأولى من انقضاء الحرب العالمية الثانية (بتأثير الظروف التي خلقتها الحرب بالطبع). وقد انتشر هذا النظام في السجون الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية؛ ففي السويد مثلاً يعيش ثلث السجناء فيما يسَمونه بالسجون المفتوحة.

ويعتقد أن هذا النوع من النظام يساعد السجين على العمل وراحة النفس والتقيد بالنظام. وينبغي أن نتذكر أن نزلاء هذا النوع من السجون يتم اختيارهم من ذوي المؤهلات والصفات الشخصية الجيدة.

٤ ـ نظام لجان إدارة السجن:

وهو نظام إنجليزي جاء ذكره في دائرة معارف أكسفورد الصغرى تحت اسم «هيئة السجن»[١]. ومضمونه أن يعين الملك أو الملكة أعضاء اللجنة على ألا يقلوا عن خمسة أعضاء، وهذه اللجنة تمثل الادارة العليا في إدارة السجون وتنظيمها في انجلترا أو ويلز. ولهؤلاء الأعضاء مساعدون بعضهم من السيدات لإدارة وتنظيم سجون النساء، وتتولى هذه اللجنة الاشراف على حياة السجناء بكل تفاصيلها الصحية والغذائية والثقافية والاجتماعية، وتعين مديري السجون، ويكون لها فعاليات عديدة لإصلاح السجين من الوجهة التربوية والنفسية والاقتصادية، ويشترط في أحد أعضائها أن يكون مسئولاً عن صحة السجناء، وآخر عن سجون

---

(١) الجزء العاشر، طبعة ١٩٥٢، ص ٣٣٥.

الأحداث الذين بين السادسة عشرة والحادية والعشرين. والسجون التي تخضع لهذا النظام معروفة في بريطانيا بنظام بورستال وقد تأسست سنة ١٩٠٠ م. ومن الملاحظ أن هذه اللجنة الإدارية ليست مرتبطة إدارياً بوزارة الداخلية، وان كانت تعمل في أحد مجالات الإدارة الداخلية، وهي تنشر كتاباً سنوياً يتضمن إحصاءات دقيقة عن كل أحوال السجن والسجناء، كما يلاحظ أيضاً أنه يجري في السجون البريطانية نظام عمل ملزم للسجناء ثماني ساعات يومياً، وهو عمل يسير وفقاً لنظام دقيق، وقد بدىء العمل بهذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى.

٥ ـ نظام السير ولذكرو فنون:

وقد أدخله هذا الرجل إلى سجون أيرلندة في سنة ١٨٥٤ أما الذي وضعه فهو الاسكندر ماكونوجي.

وهو نظام تهذيبي إصلاحي يتتابع في ثلاث مراحل:

١ ـ المرحلة الأولى :

يوضع السجين في غرفة منفردة لمدة ٨ أو ٩ أشهر يتلقى خلالها ثقافة دينية.

٢ ـ المرحلة الثانية :

تحدد إدارة السجن مدتها وتقضي في محلات عمل مشترك للسجناء.

٣ ـ إذا حاز السجين على ثقة إدارة السجن:

يؤخذ للعمل مع رفقائه تحت إشراف إدارة السجن دون حواجز تمنعه من الهرب، ويمكنه أن يفعل لكنه لا يهرب تقديراً منه لثقة إدارة السجن به.

ويستمر في هذه المرحلة وفقاً لهذا النظام حتى تنتهي مدة سجنه فيكون السجن بهذا قد جمع بين هدفين هما القصاص والاصلاح.